MAS

الاستجابة الشاملة
للآثار الاقتصادية والاجتماعية
لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين تحت الاحتلال

المحور الثالث
المجتمعات الصامدة
والوصول إلى الخدمات الرئيسية

هـذه الورقـة هـي احـدى أوراق سلسـلة مـن 6 أوراق حـول الاسـتجابة الشـاملة للآثـار الاقتصاديـة والاجتماعيـة لجائحـة كوفيـد -19 في فلسـطين تحـت الاحتـلال. تضـم السلسـلة: المقدمّـة- صدمـة كوفيـد-19 في فلسـطين: مـن الصمـود إلى التمكـين والسـيادة؛ المحـور الأول- المنشـآت الاقتصاديـة متناهيـة الصغـر والصغـيرة والمتوسـطة الأكـثر عرضـة للمخاطـر، وحمايـة الوظائـف، وبخاصـة للشـباب والنسـاء؛ المحـور الثاني-توفـير شـبكات الأمـان والحمايـة الاجتماعيـة للفئـات الأكـثر تـضرراً وتهميشـاً: المحـور الثالث-المجتمعـات الصامـدة والوصـول إلى الخدمـات الرئيسـية؛ المحـور الرابـع- الحوكمـة سريعـة الاسـتجابة والشـاملة؛ المحـور الخامـس- الاسـتجابة والتدخـلات لمواجهـة تداعيـات جائحـة كورونـا في قطـاع غـزة.

المحور الثالث - المجتمعات الصامدة والوصول إلى الخدمات الرئيسية

إشراف: رجا الخالدي

فريق البحث:

د. رابح مرار - رئيس الفريق
د. بدر الأعرج
د. وئام حمودة
د. مازن العجلة
د. عصام عياش
مسيف جميل
سامي الخالدي
روند مدموج
أروى أبو هشهش
منار يونس
بجاد حسين
علي جبارين
رائد حلس
داليا أبو ظاهر
يوسف سروجي
رند طويل

أعد هذه الدراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP-PAPP)

إن الآراء الواردة في المنشور هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة عن وجهات نظر المانحين
أو الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2021

© حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

ISBN 978-9950-374-95-9

المحتويـــات

القسم الأول: تأثير جائحة كورونا على صمود المجتمعات وقدرة الفئات الاجتماعية المهمّشة على الوصول إلى الخدمات الرئيسية **3**

1-1 مقدّمة 3

2-1 تأثير جائحة كورونا على قدرة المناطق النائية والمهمّشة للوصول لخدمات الكهرباء والمياه 4

3-1 تأثير جائحة كورونا على فرص الوصول إلى التعليم 8

4-1 عدم تكافؤ الفرص بين المواطنين، وبخاصة النساء في المناطق الريفية والمهمشة، في الوصول إلى الخدمات الصحية 12

5-1 تأثير جائحة كورونا على القطاع الزراعي (تقلبات في الأسعار وتكدس للبضائع) 13

6-1 تأثير جائحة كورونا على القطاع الحيواني (انخفاض أسعار وعجز مربي الحيوانات عن بيع منتجاتهم) 16

القسم الثاني: التدخلات المطلوبة لتعزيز صمود المجتمعات وتعزيز قدرة الفئات الاجتماعية المهمّشة على الوصول إلى الخدمات الرئيسية **18**

1-2. تعزيز قدرات المجتمعات على الصمود من خلال توفير خدمات الكهرباء والمياه للجميع 18

2-2 تحسين قدرة طلبة المدارس والجامعات على الوصول إلى التعليم 19

3-2 تحسين فرص المواطنين، وبخاصة النساء في المناطق الريفية والمناطق المهمّشة، في الوصول إلى الخدمات الصحية 20

4-2 تعزيز صمود المزارعين في أراضيهم 20

5-2 تعزيز صمود مربي الحيوانات 21

المحور الثالث
المجتمعات الصامدة والوصول إلى الخدمات الرئيسية

القسم الأول: تأثير جائحة كورونا على صمود المجتمعات وقدرة الفئات الاجتماعية المهمّشة على الوصول إلى الخدمات الرئيسية

1-1 مقدّمة

تعاني الأراضي الفلسطينية منذ عقود من تحديات اقتصادية واجتماعية متواصلة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وعدم قدرة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على التعاطي مع هذه الأزمات والتحديات. لقد فاقمت جائحة كورونا من التحديات التي يعاني منها المواطن الفلسطيني في مختلف التجمعات السكانية، ما أثر بشكل سلبي، على قدرة هذه المجتمعات على الصمود في وجه الجائحة، وتركها عرضة لمزيد من الفقر والبطالة والمخاطر الصحية وغياب الخدمات الأساسية، وبخاصة في المناطق المهمّشة والبعيدة عن المناطق الحضرية. لذلك، لا بد للحكومة الفلسطينية والجهات ذات العلاقة من تبني السياسات الكفيلة بتعزيز صمود المواطن الفلسطيني في وجه الجائحة، والتخفيف من آثارها السلبية على الفئات الأكثر تضرراً، من خلال ضمان توفير الخدمات الأساسية لهم، ما سيساهم، بكل تأكيد، في تعزيز النسيج المجتمعي والقدرة على الانتقال من مرحلة الصمود إلى التمكين، وأيضاً ترسيخ ركائز دولة فلسطين، وبناء الثقة ما بين المواطنين والحكومة.

صحيح أن هناك عدداً من التحديات البنيوية المزمنة التي تواجه التكافؤ في الوصول إلى الخدمات للمجتمعات في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، لكن جائحة كورونا كان لها الأثر الواضح في إظهار هشاشتها وزيادة معاناة المواطنين الفلسطينيين في الوصول إلى الخدمات الأساسية والصمود في وجه الجائحة. حيث كان للجائحة أثر واضح على الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، والتي تعتبر الركيزة الأساسية في صمود المواطنين في

مناطقهم التي تعاني من ضعف واضح في وصول هذه الخدمات إلى الأسر الفلسطينية، كما أن للجائحة ذات الأثر على قطاعي التعليم والزراعة.

2-1 تأثير جائحة كورونا على قدرة المناطق النائية والمهمّشة للوصول لخدمات الكهرباء والمياه

2-1-1 تأثير جائحة كورونا على قدرة الوصول إلى خدمة الكهرباء

أشار رئيس بلدية إحدى محافظات شمال الضفة الغربية إلى أن موظفي البلدية لم يتمكنوا من مد أي اشتراكات جديدة خلال فترة الجائحة، حيث اقتصر عمل موظفي البلدية على إصلاح الأعطال التي تحدث في الشبكة، الأمر الذي يحتاج إلى تنسيق من قبل لجان الطوارئ والمحافظ لحركة مركبة الموظفين.

تعتبر أزمة الكهرباء في فلسطين قديمة وتعود، بشكل رئيسي، إلى اعتماد شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية على الجانب الإسرائيلي من أجل تزويدها بكميات الطاقة الكهربائية اللازمة لتوفير الخدمة للمستهلك الفلسطيني، ما يعني أن بإمكان الاحتلال الإسرائيلي التحكم في كميات الكهرباء التي تباع للجانب الفلسطيني، وأيضاً قطع الكهرباء متى شاء وتحت أي مبرر كما يحصل في العديد من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بحجة تراكم الديون وغيرها. كشف البحث الميداني الذي شمل عينة واسعة من المواطنين والمجالس القروية والبلدية والمؤسسات ذات العلاقة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، أن بعض المناطق لا توجد بها شبكة كهرباء، كبعض قرى الأغوار، بينما تعاني مناطق أخرى من الانقطاع المتكرر بسبب تراكم الديون على المجالس القروية والبلدية لصالح المزود الإسرائيلي، ومع عجز هذه البلديات عن دفع الفواتير المتراكمة، بدأ الاحتلال الإسرائيلي بالتضييق على المواطنين بزيادة عدد ساعات فصل التيار الكهربائي كما حدث في محافظة طولكرم.

خلال المقابلة المعمّقة التي عقدها فريق البحث مع رئيس مجلس قروي إحدى القرى في منطقة الأغوار، أفاد بأن جزءاً كبيراً من المواطنين لا تصلهم شبكة الكهرباء، حيث يستخدمون مولدات الكهرباء التي لم يستطيعوا تأمين وصول المحروقات اللازمة لتشغيلها.

تأثرت خدمات الكهرباء خلال فترة الجائحة بسبب العديد من المعيقات والتحديات التي واجهت كلاً من سلطة الطاقة، ومزودي الخدمة في مختلف مناطق الضفة الغربية. بالنسبة لسلطة الطاقة، فإن أبرز التحديات تمثلت في إعاقة تنفيذ بعض المشاريع بسبب تقييد الحركة وحالة الإغلاق التي رافقتها، تأخر توريد بعض المواد الخاصة بشركات التوزيع بسبب إغلاق النقاط الحدودية، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق لإصلاح الأعطال، وبخاصة في مناطق الأغوار الشمالية.

أشار أحد رؤساء المجالس القروية في منطقة قلقيلية إلى أن أزمة كورونا قد كشفت النقاب عن المزيد من العائلات والأسر المحتاجة التي كانت عاجزة حتى عن توفير مبالغ بسيطة لشحن الكهرباء، مما اضطر لجان التكافل الاجتماعي في القرية إلى التكفل بالشحن لهم. كما أفاد رئيس مجلس قروي عين البيضة، على سبيل المثال، بأن المواطنين لم يتمكنوا من شحن عدادات الكهرباء، وأن بعض الأسر عجزت عن الوصول إلى مناطق الشحن.

أثرت الأحوال المعيشية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي رافقت حالة الإغلاق الأولى في شهر آذار، وفقدان آلاف الأسر لمصدر دخلهم على قدرة شريحة ليست بسيطة من الناس من توفير المال اللازم لشراء احتياجات الأسرة من الخدمات الأساسية، وبشكل خاص الكهرباء، ما قد يتسبب بمخاطر كبيرة على حياة المرضى وكبار السن، لا سيما الأسر الفقيرة والمهمشة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن. اضطرت بعض الأسر للاستدانة، أو الحصول على مساعدة من الأقارب والجيران لدفع تكلفة الكهرباء.

أما الأسر التي تعتمد على المولدات الكهربائية في بعض مناطق الأغوار التي لا تتوفر فيها شبكة الكهرباء، فعجزت عن توفير المحروقات اللازمة لتشغيل هذه المولدات، أو حتى عمل صيانة لها خلال فترة الإغلاق.

ومن التحديات التي واجهت المواطن في توفير خدمة الكهرباء، تردد بعض الفنيين عن تقديم الخدمة لهم خوفاً من انتقال العدوى في ظل عدم التزام جزء كبير من المواطنين بإجراءات السلامة العامة. كما أثر تقليص عدد الموظفين في مراكز الشحن على بطء عملية الشحن، ما أدى إلى تكدس المواطنين داخل هذه المراكز، ما يزيد من احتمالية انتقال فايروس كورونا لهم، وبخاصة أن عدداً كبيراً من وكلاء شحن بطاقات الكهرباء لم يعملوا خلال فترة الإغلاق.

أما بالنسبة لتأثير جائحة كورونا على الوضع المالي لشركات توزيع الطاقة، فقد أشار التقرير[1] الصادر عن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في فلسطين حول أداء الدوائر الحكومية حول التعامل مع جائحة كورونا، إلى أن انتشار الجائحة تسبب في انخفاض قيمة مبيعات الطاقة خلال فترة الطوارئ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي في مختلف القطاعات، حيث إن الشركات والمصانع قد أغلقت، ما أثر على التدفقات النقدية لموزعي الكهرباء أيضاً، كما انخفضت عدد اشتراكات الكهرباء الجديدة خلال فترة الطوارئ مقارنة بالفترة المقابلة لها من العام السابق، ما أدى إلى انخفاض إيرادات الموزعين الناتجة عن رسوم الاشتراك. هذا إضافة إلى تأجيل الدين المجدول على المشتركين لحين انتهاء الجائحة.

ومن التدخلات العاجلة التي قامت بها شركات التوزيع والهيئات المحلية، عمليات الشحن الآجلة للمواطنين ذوي الدخل المحدود، على أن يتم السداد بعد انتهاء الجائحة.[2] كذلك أعلنت وزارة الحكم المحلي بالتنسيق مع الهيئات المحلية عن وقف تسديد الديون المتراكمة على المواطنين التي كان دفعها شرطاً للشحن. كما أوقفت الهيئات المحلية ربط فاتورة المياه بالكهرباء للتخفيف على المواطنين. وللتخفيف على كاهل المواطنين بعد تقليص الدوام داخل الهيئات المحلية، أعلنت البلديات والمجالس القروية عن توفير نقاط خارجية لشحن الكهرباء.

2-2-1 تأثير جائحة كورونا على قدرة الوصول إلى خدمة الكهرباء

لم تقتصر معاناة الفلسطينيين أثناء جائحة كورونا على صعوبة الحصول على خدمات الكهرباء، فقطاع المياه يعتبر أكثر حساسية، حيث يعاني الفلسطينيون في الأصل نقصاً حاداً في المياه بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم المصادر المائية الفلسطينية السطحية والجوفية (يسيطر الاحتلال على 85% من المياه الجوفية في الضفة الغربية)، كما يمنع الاحتلال الإسرائيلي السلطة الوطنية الفلسطينية من إقامة السدود، ما يؤدي إلى إهدار أكثر من 165 مليون م3 من مياه الأمطار التي تهدر سنوياً في البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.[3]

مع انتشار رقعة الوباء في فلسطين، توقعت سلطة المياه الفلسطينية أن الطلب على المياه في فصل الصيف سيزداد بنسبة 30%،[4] وهذا بناءً على تتبع مؤشر الاستهلاك للسنوات السابقة. هذه التوقعات بدأت بالفعل بالظهور، حيث تحدث بعض مزودي الخدمات عن مؤشرات أولية بارتفاع الطلب على المياه بنسبة 10% بسبب الالتزام بالحجر المنزلي، وما ترتب عليه من:[5]

1 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، تقرير أداء الدوائر الحكومية حول التعامل مع جائحة كورونا.

2 http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=735

3 https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2624/

4 https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2624/

5 https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2624/

- زيادة الإجراءات الوقائية المعتمدة على المياه؛ مثل الاهتمام بالنظافة الشخصية، وأمور التعقيم لمواجهة الفيروس.
- زيادة الاهتمام بالحدائق المنزلية في المدن.
- ارتفاع الأنشطة الزراعية في الأرياف.

أشارت الإسكوا من خلال ورقة سياسات مقتضبة حول آثار جائحة كورونا على المنطقة العربية،[6] إلى أنّ فلسطين مصنفة من الدول ذات الندرة المطلقة للمياه، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد 500 م3 في السنة، ما يعني أنّ سكان الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي سيكونون أكثر عرضة للإصابة بالفيروس، وذلك بسبب محدودية وصولهم للموارد المائية، وعدم قدرتهم على إدارة خدمات المياه، والصرف الصحي، وتوفيرها بشكل مستقل بعيداً عن سيطرة الاحتلال وتحكمه، علماً أن التحديات الناتجة عن انتشار الجائحة، والخاصة بقطاع المياه، تتضاعف في المناطق المهمشة والفقيرة، وهو ما تؤكد عليه البيانات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التي تؤكد بأنّ أكثر من 60% من التجمعات السكانية في غور الأردن تعاني من محدودية القدرة على الوصول إلى مصادر المياه، حيث يوجد هناك 28 تجمعاً سكنياً في منطقة الأغوار من أصل 46 تعتمد اعتماداً كلياً أو جزئياً على مياه الصهاريج المكلفة لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها من المياه الخاصة بالشرب والاستخدام المنزلي.[7]

خلال فترة الجائحة، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى زيادة ضخ المياه إلى المستوطنات وتقليص كميات المياه للمناطق الفلسطينية في رام الله ونابلس وجنين والخليل بسبب زيادة الطلب على المياه للاستخدام المنزلي، وبخاصة مع فرض الإغلاق الشامل في كل من فلسطين وإسرائيل، ما أثّر بشكل سلبي على كمية المياه التي كان من المفروض أن تصل إلى القرى والبلدات الفلسطينية، ودفع عدداً كبيراً من المواطنين إلى شراء المياه من خلال "التنك المتنقل"، وبأسعار عالية (تصل إلى ما يقارب 30 شيكلاً لكل متر مكعب)،[8] وخلق المزيد من الضغوط على طواقم سلطة المياه الفلسطينية لمتابعة هذا الموضوع وانعكاساته.[9] من ناحية أخرى، أثر وقف التنسيق الأمني وأشكال الاتصالات كافة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، على قدرة طواقم سلطة المياه الفلسطينية والمتعاقدين معها في الوصول إلى شبكات البنية التحتية الرئيسية للمياه في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، ما سيؤثر على قدرتها في المحافظة على أنظمة إمدادات المياه وتشغيلها.[10]

يفيد مجموعة من رؤساء المجالس القروية في قرى شمال غرب القدس أن أزمة جائحة كورونا أثقلت كاهل المجالس القروية من حيث الضغط الذي يقع على عاتقها من أجل توفير المياه والكهرباء للمواطنين الذين يعجزون عن شحن عداداتهم أو تسديد فواتيرهم، ما يشكل ضغوطاً إضافيةً على المجالس والبلديات التي تعاني أصلاً من ضعف في الموارد المالية لديها.

من المتوقع أن تؤدي ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الخاصة بقطاع المياه إلى خلق أزمة صحية في المناطق الفلسطينية مع استمرار انتشار جائحة كورونا، وما يتطلبه من ضرورة توفير كميات كافية من المياه لضمان الالتزام بمعايير النظافة الصحية للأفراد والمنشآت، وإجراءات التطهير والتعقيم التي تقوم بها المجالس المحلية والبلديات. فتلك الممارسات أدت إلى انعدام قدرة 25% من المجالس المحلية على القيام بحملات التعقيم والتنظيف للمنشآت العامة بسبب شح الموارد المالية.[11] أيضاً، للأحياء العربية من مدينة القدس نصيب من التهميش، وهذا ينطبق، أيضاً، على

6 https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00149_pb5_water-scarcity-ar_1.pdf/p1
7 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-10
8 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-10
9 http://www.alquds.com/articles/1590087788144748100/
10 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-11
11 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-9

التجمعات البدوية المحيطة بها،[12] حيث إن أكثر من نصف أحياء القدس الشرقية يفتقد القدرة على تنفيذ حملات النظافة والتعقيم في المنشآت العامة بسبب محدودية كميات المياه التي تزودها البلدية للمواطنين في هذه المناطق، فالنسبة الكبرى من المياه تذهب إلى الأحياء اليهودية في المدينة. كما أن إسرائيل ترفض أو تماطل إصلاح أنظمة المياه والصرف الصحي في القدس الشرقية، وهذا يؤثر بدوره على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

لا تقتصر التحديات التي تواجه قطاع المياه في ظل جائحة كورونا على إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، بل إن هناك معيقات وتحديات عديدة تواجه الشركات المزودة لخدمات المياه من أجل استمرارية تزويد المياه للمواطنين مع الحفاظ على شروط السلامة والوقاية من فايروس كورونا. في هذا الصدد، قامت سلطة المياه الفلسطينية بتنفيذ استبيان لتقييم مدى التزام مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في تطبيق الإجراءات والتدابير الوقائية للحماية من فايروس كورونا، حيث تبين أن:[13]

- 35% من العاملين في منشآت تزويد المياه ليسوا على دراية بإجراءات الحماية والوقاية من فايروس كورونا، كما أنّ 64% من المنشآت لا تمتلك مخزوناً كافياً من مواد الحماية الشخصية لعمالها، وهي الملابس والكمامات، وذلك لعدم وجود خطط للسلامة العامة والوقاية من الجائحة، إضافة إلى محدودية الموارد المالية التي تحول دون إمكانية عقد جلسات توعية عن خطر الوباء، إضافة لشراء معدات الحماية اللازمة.
- العاملون والمشغلون في مجال الصرف الصحي يستخدمون بالعادة معدّات وملابس الحماية الشخصية في أعمالهم، ولكن هناك حاجة ملحة لتوفيرها وبمواصفات معينة للمساعدة في اتّخاذ إجراءات تدابير الوقاية.
- أشار 56% من مزودي خدمات المياه إلى أنّهم لم يقوموا بأنشطة التنظيف والتعقيم والتطهير لمنشآتهم، فيما أفاد 31% أنهم يطبقون هذه الأنشطة، ولكن ليس بانتظام.
- أشار 78% من مزودي خدمات المياه إلى وجود العديد من المعيقات والتحديات التي تحول دون تطبيق الأنظمة المتعلقة بالوقاية من فيروس كورونا، منها الوصول المحدود إلى مواد التنظيف والتطهير والتعقيم وقطع الغيار.
- أفادت 150 منشأة من مزودي خدمات المياه بأنه لن يكون لديهم مخزون من مواد التنظيف والتطهير والتعقيم خلال 30 يوماً، وعليه لن يتمكنوا من تقديم المستوى نفسه من أعمال التنظيف والتعقيم والتطهير بعد هذه الفترة.

لقد التقى فريق البحث برئيس بلدية إحدى قرى قلقيلية الذي أفاد بتعطيل مضخات المياه خلال الجائحة الخاصة بالقطاع الزراعي، ولم يستطع الفنيون إصلاحها لنقص المواد الفنية اللازمة لذلك، ما أجبر المواطنين على استخدام المياه الخاصة بالشرب، وبالتالي انخفضت كمية المياه التي تصل إلى المواطنين.

واجهت شركات تزويد خدمات المياه حسب الاستبيان المعد من قبل سلطة المياه العديد من التحديات المتعلقة بتحصيل رسوم خدمة المياه والصرف الصحي، فالأرقام تشير إلى أن 56% من مزودي خدمات المياه لم يتمكنوا من تحصيل رسوم مقابل الخدمات التي يقدمونها، و88 منهم تمكنوا من الحفاظ على التحصيل الجزئي للرسوم بمتوسط 50% من المعدل الطبيعي، بينما 39% فقط منهم حافظوا على نفس معدلات التحصيل ما قبل الجائحة. فمن المتوقع أن يؤثر ذلك على استمرارية هذه الشركات في تقديم خدماتها للمواطنين، فذلك مرهون بضمان استمرار التحصيلات التي توفر السيولة اللازمة لتغطية النفقات الجارية، نفقات الصيانة، شراء كافة المواد اللازمة للوقاية من جائحة كورونا.

12 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-8

13 http://www.pwa.ps/index.aspx

3-1 تأثير جائحة كورونا على فرص الوصول إلى التعليم

إن أحد أخطر الآثار البارزة لجائحة كورونا كانت على قطاع التعليم، حيث تأثر بشكل كبير، نتيجة لإغلاق جميع المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، ففي الخامس من آذار من العام 2020، أعلنت الحكومة الفلسطينية عن إغلاق رياض الأطفال والمدارس والجامعات الفلسطينية، وذلك كإجراء وقائي لمنع انتشار فايروس كورونا. شمل الإغلاق 3037 مدرسة، 2300 مدرسة في الضفة الغربية، و737 مدرسة في قطاع غزة، حيث توقف نحو 1.43 مليون طالب وطالبة عن الذهاب للمدرسة بسبب الإغلاق (57% منهم في الضفة الغربية، و43% في قطاع غزة)، حوالي 360,000 طفل منهم من يعيشون في مناطق معزولة وفقيرة، أي لا تصلهم شبكة الإنترنت أو المواد والدعم للتعلم من منازلهم.[14]

عقب إعلان حالة الطوارئ، بدأت وزارة التربية والتعليم في رام الله في التحضير لخطة طوارئ لضمان استمرار العملية التعليمية في ظلّ جائحة كورونا، وخلصت إلى اعتماد التعليم الإلكتروني بديلاً للتعليم الوجاهي. ومع توقع طول فترة الطوارئ، أصدرت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي توجيهات وقرارات، كل حسب اختصاصه، لمديريات التربية والتعليم والجامعات، لإدارة موضوع التعلم عن بعد. قامت وزارة التربية والتعليم بإطلاق بوابة التعليم الإلكتروني، من أجل توفير منصة للتعلم عن بعد لطلبة المدارس، ولكنها بحاجة للتطوير، وبخاصة فيما يتعلق بالمحتوى من أجل تغطية جميع المراحل العمرية،[15] كما أن نسبة كبيرة من الطلبة في المناطق المعزولة والمهمّشة لن يكون بإمكانهم استخدامها بسبب عدم توفر شبكة الإنترنت، وهو ما أشار إليه صادق الخضور الناطق باسم وزارة التربية والتعليم، بتوقع وجود تباين في مستوى ومردود التعليم الإلكتروني على الطلبة، وذلك لاعتبارات تقنية؛ أهمها عدم توفر خدمة الإنترنت لدى جميع الطلبة، إضافة إلى تفاوت قدراتهم في التعامل مع التكنولوجيا.[16] وعلى الرغم من المبادرات العديدة والجيدة التي قام بها المعلمون لابتكار أساليب للتعليم عن بعد، وجعله تفاعلياً على غرار التعليم الوجاهي، فإنّه لا يشكل بديلاً، وبالتالي لم يخضع الطلبة خلال العام الدراسي 2019 للتقييم في الجزئيات التي تلقوها بطريقة التعلم عن بعد.[17]

إن نسبة لا بأس بها من الشباب، وبخاصة طلبة المدارس (أي الشباب الذين يبلغون من العمر 15-18 عاماً)، والجامعات (وبخاصة الفئة العمرية 18-22 عاماً) قد تأثروا، بشكل مباشر، بإغلاق المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية. فوفقاً لوزارة التربية والتعليم، فإن عدد الطلبة في المدارس الفلسطينية قد بلغ مليون وثلاثمائة وعشرة آلاف طالب/ة، قرابة 850 ألفاً منهم في المدارس الحكومية، و150 ألفاً في المدارس الخاصة، والبقية في مدارس "وكالة الغوث". صحيح أن الطلبة لم يخسروا السنة الأكاديمية، ولكنهم خسروا الكثير من المعلومات والمهارات التي كان من الممكن أن يتعلموها في الفصل الدراسي الثاني الذي حالت الجائحة دون انتظامه بشكل وجاهي. وقد كانت الخسارة الأكاديمية لطلبة "المدارس الخاصة" المائة والخمسين ألفاً أقل من طلبة المدارس الحكومية بفضل برامج التعليم عن بعد، أو التعليم الإلكتروني التي طبقتها تلك المدارس. هذا، ولم تؤدِّ عملية إعادة فتح المدارس لا سيما الحكومية، وتلك التابعة لوكالة الغوث إلى وضع حد نهائي للآثار السلبية القوية التي تركتها الجائحة على الصعيد التعليمي، فما زالت هناك تحديات كثيرة تواجه طلبة المدارس والجامعات على هذا الصعيد.

فالكثير من طلبة الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية قد اضطروا في هذا الفصل (الأول من العام الدراسي 2020-2021) لترك الجامعة والبحث عن عمل؛ سواء في السوق المحلي أو في السوق الإسرائيلية، بما في ذلك في

14 https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic

15 https://ar.unesco.org/news/kwfyd-19-fy-flstyn-kyf-sysd-ltlm-n-bd-ltlb-mwsl-ltlym

16 https://snd.ps/post/25256/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%AF%D8%AA-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

17 أزمة-التعليم-في-الضفة-الغربية-في-زمن-الكورونا/https://www.palinfo.com/articles/2020/6/19

وفقا لإحدى الأمهات اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية، وهي امرأة أرملة من إحدى قرى محافظة قلقيلية، لديها 3 أطفال يذهبون إلى المدرسة: "أحتاج إلى توفير ثلاث كمامات يومياً، وكذلك مواد معقمة، وقد يضطر أبنائي إلى استخدام الكمامة الواحدة لأيام عدة من أجل التوفير في النفقات". وقد ذكرت مشاركة أخرى من القرية نفسها، لديها زوج (عامل مياومة) و5 أطفال في المدارس، أن أسرتها تواجه صعوبة حقيقية في توفير مثل هذه المستلزمات الوقائية الضرورية بسبب صعوبة الأحوال الاقتصادية للأسرة. ومن الجدير ذكره بهذا الخصوص، أن المشاركات في مجموعات "الشابات" البؤرية التي عقدناها في القرية نفسها، وفي مواقع أخرى مثل "بتير"، و"الجفتلك"، وكان بعضهن من تلميذات المدارس، قد ذكرن كيف أن عملية ارتداء الكمامة تتم بشكل شكلي، وبخاصة عند مجيء زوار إلى المدرسة، أو عند دخول المدير/ة إلى الغرف التدريسية. كما أشارت بعض التلميذات إلى أنه لا يوجد تباعد اجتماعي خلال فترة "الفرصة"، حيث "نحتك ونمسك بأيدي بعضنا البعض كالسابق".

المستعمرات بسبب عدم قدرة الأسرة على دفع أقساطهم الجامعية التي بقيت كما هي، ولم يتم تخفيضها مراعاة لفقدان الكثير من الأسر لمصادر أساسية من دخلها. فمثلاً، ذكر أحد الآباء في مجموعة النقاش المركزة التي تم عقدها مع "أرباب الأسر" في قرية حجة في محافظة قلقيلية، أن "لديه ثلاثة طلبة في الجامعة، ولكن بسبب مشكلة ارتفاع الأقساط وضعف الدخل، اضطر أحد أبنائه لترك الفصل الحالي والتوجه لسوق العمل من أجل دعم أخوه وأخته اللذان يدرسان في جامعة النجاح الوطنية في نابلس". كما ذكر أب آخر في مجموعة النقاش المركزة التي تم عقدها مع "العمال" في القرية نفسها، كيف أن إجراءات "التباعد الاجتماعي" قد أدت إلى تقليص عدد الركاب في التاكسي العمومي المتجه من القرية إلى المؤسسات التعليمية في مدينة نابلس من 6 ركاب إلى 4 ركاب، ما أدّى إلى زيادة الأجرة اليومية للمواصلات من البيت إلى الجامعة أو الكلية بشكل ملموس" (بعض الطلبة، وبخاصة من ذوي التخصصات العملية ملزمون بالمشاركة في العملية التعليمية بشكل وجاهي). وفي السياق ذاته، ذكرت إحدى الطالبات الجامعيات التي شاركت في مجموعة النقاش المركزة التي عقدها فريق البحث مع "الشباب" في قرية "بتير"، الصعوبات الكبيرة التي واجهتها أسرتها في توفير قسطها الجامعي "أنا طالبة سنة رابعة في جامعة القدس في أبو ديس. وقد واجهت أنا وعائلتي صعوبات كبيرة في توفير القسط الجامعي. فقد طلبت منا الجامعة أن ندفع الأقساط لوجود ديون والتزامات كثيرة عليها ... وقد أبلغتنا الجامعة أيضاً أن أي طالب/ة لا يستطيع دفع القسط عليه أخذ قرض من البنك، فمثلا أنا عليَّ دين للجامعة ثلاثة آلاف شيكل، وقسطي خمسة آلاف شيكل، وهذا يعني أن علي أخذ قرض من البنك ثمانية آلاف شيكل ... وهو ما يعني، أيضاً، ضرورة توفير كفيل أو إثنين من أجل الحصول على القرض ... أول من أمس طلب مجلس الطلبة في الجامعة منا عدم الدفع، وثم تم عقد اجتماع مع الجامعة ... في النهاية، تم الاتفاق على أن ندفع نصف المبلغ، والباقي بالتقسيط ... يعني لازم أدفع 4000 شيكل. وبعد ذلك على أن أدفع 1000 شيكل كل شهر... وهذا صعب جداً على عائلتي التي تجد صعوبة كبيرة في توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة، فكيف سنوفر مثل هذه المبالغ؟!". طبعاً هذا ناهيك عن التكاليف الإضافية التي فرضها "التعليم عن بعد" مثل توفير الإنترنت، أو زيادة سرعته، أو توفير أجهزة "اللاب توب"، و"آي باد" ... إلخ للطلبة الجامعيين.

بشكل عام، يمكن تلخيص أبرز العقبات أو التحديات التي تعترض عملية التعليم والتعلم الإلكتروني في فلسطين بما يلي:[18]

1. ضعف البنية التحتية وشبكات الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي (وبخاصة في قطاع غزة)، وهو ما يعاني منه الطلاب والمعلمون على حد سواء. فقد اشتكى الأهالي في العديد من المناطق الريفية البعيدة عن مراكز المدن، من عدم توفر خدمات الإنترنت، كما عانت العديد من المناطق من صعوبة توفير الأجهزة الإلكترونية لأبنائهم من أجل الانخراط في التعليم الإلكتروني، وبخاصة أن معظم الأسر لديها أكثر من طالب في المدرسة والجامعة.

18 https://en.unesco.org/news/covid-19-palestine-how-distance-learning-will-help-student-continue-education

2. إضافة إلى ذلك، يفتقر عدد كبير من أرباب الأسر والطلبة أنفسهم إلى الوعي بأهمية التعلم الإلكتروني، الأمر الذي أثّر على التزامهم بحضور الحصص الدراسية، والتفاعل مع المعلم، وتقديم الواجبات المطلوبة. كما يفتقد عدد كبير من أرباب الأسر إلى المهارة اللازمة التي تمكنهم من متابعة أبنائهم أثناء التعليم الإلكتروني، ما يستلزم قيام وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية للأهالي.

أفاد رئيس المجلس القروي في إحدى قرى الأغوار بأن القرية تفتقر إلى شبكة اتصالات أرضية فلسطينية، وشبكة اتصالات خلوية، ما يضطر المواطنين إلى استخدام الشبكات الإسرائيلية، حيث يصلهم الإنترنت بشكل متقطع، ما يؤثر على قدرة العديد من العائلات هناك على الانخراط في التعليم الإلكتروني. لذلك، طالب رئيس المجلس بتوفير قنوات تعليمية متلفزة للتغلب على مشكلة عدم توفر الإنترنت.

يعتبر عدم توفر شبكات للكهرباء والانقطاع المتكرر في الكهرباء، وبخاصة في قطاع غزة من المعيقات التي تحول دون وصول نسبة كبيرة من الطلبة إلى التعليم الإلكتروني، وهو ما أشار إليه رئيس مجلس قروي الجفتلك في أن العديد من المناطق البدوية في منطقة الأغوار لا تتوفر بها شبكات كهرباء، وبالتالي من المستحيل أن يتمكن الأطفال من الانخراط في التعلم الإلكتروني.

2. ضعف الإمكانيات المادية لدى العديد من الأسر من أجل تحضير أبنائهم للعودة إلى المدارس: أشار تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى وجود ضرورة ملحة لتأمين كميات كافية من مواد التنظيف، والتعقيم للمدارس كافة، كما تحتاج 3037 مدرسة إلى تنظيفها وتعقيمها بشكل مستمر، وإعادة تأهيل دورات المياه في 402 مدرسة، وتوفير نقاط جديدة ونظيفة للتزود بالمياه في 134 مدرسة.[19] كما اشتكى عدد كبير من الأهالي من عدم قدرتهم على توفير القرطاسية وأدوات التعقيم والكمامات لأبنائهم، التي أصبحت متطلبات إجبارية من قبل المدارس.

أكد رئيس المجلس القروي في إحدى قرى الأغوار على ضرورة تدريب الأهالي على استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد "عندما يطلب منا مساعدة أبنائنا في التعليم عن بعد فكيف سنساعدهم ونحن نفتقر إلى الحد الأدنى من التعامل مع هذه التكنولوجيا، كذلك يضيف أنه نريد أن نتعلم هذه التكنولوجيا لنتمكن من معرفة إن كان أبناؤنا يتعلمون على الأجهزة المحمولة أو يستخدمونها في اللعب والتسلية.

استشعرت وزارة التربية والتعليم خطر إمكانية تسرب الطلاب من المدارس بفعل فترات الغياب الطويلة عن المدارس، وسعي العديد من الطلبة إلى العمل لمساعدة أسرهم، وعليه دعت إلى ضرورة تحديد الأطفال المعرضين لخطر التسرب، وإعداد آليات للاتفاق مع والديهم بضرورة إقناعهم بإعادتهم إلى مقاعد الدراسة، حيث إن عدم انتظام الدراسة وتقطعها أدى إلى انتقال جزء كبير منهم إلى العمل مع عائلاتهم في المحاصيل الزراعية، وبخاصة الموسمية منها، وذلك لسد حاجة الأهالي إلى الأيدي العاملة بعد عدم تمكنهم من دفع أجور العمال بسبب تردي الوضع المادي للأسر الفلسطينية. على سبيل المثال، أفاد أحد مربي الحيوانات في قلقيلية بأنه يستعين بأبنائه في تربية الحيوانات عوضاً عن العمال.

أشار أحد رؤساء المجالس في الأغوار ممن التقى بهم فريق البحث إلى أن عملية التعقيم التي تتم في المدارس هي على نفقة المجالس القروية والبلدية التي أهلتهم، ومن الصعب عليهم الاستمرار في عمليات التعقيم اللازمة وتوفير الكمامات ومواد التعقيم لمدارسهم.

أظهرت ورقة حقائق أصدرتها اليونيسف بعنوان "كوفيد-19: هل سيتمكن الطلاب من إكمال تعليمهم خلال إغلاق المدارس؟"، باستخدام بيانات من 100 دولة حول العالم، أنّ 463 مليون طالب حول العالم

19 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-5

توقفوا عن تلقي خدمات التعليم بسبب جائحة كورونا، وأنّ 31% على الأقل من أطفال المدارس في جميع أنحاء العالم، لا يمكن الوصول إليهم عن طريق برامج التعلم عن بعد، و40% من البلدان لم توفر فرص التعلم عن بعد لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي.[20]

خلصت الورقة إلى مجموعة رئيسية من الأسباب التي تؤدي إلى محدودية الوصول إلى التعلم عن بعد، مع الإشارة إلى أنّها تختلف من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى:

- محدودية التركيز على التعليم قبل الابتدائي، فقط 60% من وزارات التعليم حول العالم قدمت سياسات للتعلم عن بعد لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، وما يقرب من 70% من الطلاب الملتحقين بالتعليم ما قبل الابتدائي لم يكن لديهم أي وصول لوسائل التعلم عن بعد؛ سواء الرقمية أو الإذاعية.
- الأرياف والفقر: أكثر من 70% من الطلاب حول العالم الذين لا يمكنهم الوصول إلى وسائل التعلم عن بعد، يعيشون في المناطق الريفية، وما يزيد على ثلاثة أرباعهم ينحدرون من الأسر المصنفة بأنّها الأكثر فقراً.
- اختلافات كبيرة بين البلدان وداخلها: وهو أمر لا يثير الدهشة بحسب معدّي الورقة، حيث إنّ نسبة الوصول إلى وسائل التعلم عن بعد سواء الرقمية أو الإذاعية أعلى في الدول الغنية مقارنةً بالدول الفقيرة، كما أنّ نسبة الوصول داخل الدولة الواحدة أعلى في المناطق التي تصنف بأنها من ذوات الدخل العالي وأيضاً حضرية، مقارنةً بالمناطق التي تصنف بأنها أفقر وريفية أو مهمّشة.
- التناقضات الإقليمية: النسبة الأكبر من الطلاب الذين لا يمكنهم الوصول إلى الوسائل الرقمية والإذاعية للتعلم عن بعد كانت متركزة في قارة أفريقيا. كما قدمت الورقة توقعات بخصوص عدد ونسبة الطلاب المتوقع وصولهم إلى وسائل التعلم عن بعد الرقمية والإذاعية من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وحتى الثانوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث من المتوقع أن يصل 55 مليون طالب (60% من الطلاب) لهذه الوسائل، فيما لن يتمكن 37 مليون طالب (40% من الطلاب) من الوصول إلى وسائل التعلم عن بعد.

فكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، لم يتم بناء نظام التعليم في فلسطين للتعامل مع التحديات الكبيرة كالتي فرضتها جائحة كورونا، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة التربية والتعليم، والمعلمون والإداريون وأولياء الأمور لضمان سير العملية التعليمية، فإن هناك العديد من التحديات التي لا يمكن التغلب عليها على المدى القصير، ومعظمها مرتبط بتوفر وسائل التكنولوجيا اللازمة للتعليم عن بعد. تعاني العديد من المناطق الريفية، وبخاصة في منطقة الأغوار والخليل وقلقيلية من عدم توفر خدمات (شبكات) الإنترنت الفلسطينية، ما يدفع المواطنين إلى استخدام الشبكات الإسرائيلية التي توفر تغطية متقطعة في العديد من الأحيان. كما تعاني العديد من المناطق من صعوبة توفير الأجهزة الإلكترونية لأبنائهم، على سبيل المثال، أفادت إحدى النساء في مدينة قلقيلية، ولديها خمسة أبناء في المدارس، بالصعوبات التي تواجهها في توفير أجهزة حاسوب أو تابلت لهم جميعاً، أو متابعة الأبناء أثناء استخدامهم الأجهزة الإلكترونية، وفي حال توفرت وسائل التكنولوجيا في بعض المناطق، فإن العديد من الأهالي يعجزون عن التعامل مع التكنولوجيا، بما يمكنهم من الانخراط في التعليم عن بعد.

استجابة الجامعات ومعاهد التعليم العالي لقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القاضي بمواصلة جميع الجامعات التدريس عبر الإنترنت اعتباراً من 14 آذار/مارس، وذلك من خلال تبني استراتيجيات مختلفة مثل التعلم المُدمج، والصفوف الإلكترونية، والفصول الافتراضية، واستخدام تطبيقات ومنصات مختلفة مثل زووم (Zoom) وغوغل هانغآوتس (Google Hangouts). وفّرت الجامعات طرقاً جديدة للطلبة من أجل تحميل

20 https://www.unicef.org/brazil/media/10006/file/remote-learning-factsheet.pdf

الواجبات الدراسية، على سبيل المثال، ما يسمى بـ "الحصص الإلكترونية"، وقامت بإجراء دورات تدريبية للطلبة والمعلمين لإرشادِهم حول كيفية استخدام أنظمة ومنصات التعلم الإلكتروني.[21]

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بتطوير قدرات المعلمين في استخدام التكنولوجيا، فقد عزمت وزارة التربية والتعليم منذ سنوات على تطوير قدرات المعلمين على استخدام التكنولوجيا، إلا أن محدودية الموارد المالية المقدمة لذلك قد حالت دون إكمال الخطة بشكل كامل للاستجابة للاحتياجات الجديدة العاجلة. كما أن إجراءات التباعد المتبعة في المدارس أدت إلى زيادة الحاجة إلى عدد أكبر من المقاعد الصفية، الأمر الذي لا يمكن لجميع المدارس توفيره نظراً لاعتماد ميزانياتها، بشكل أساسي، على أقساط الطلبة، وتضمين المقاصف.

حاولت الحكومة الفلسطينية الاستجابة للتحديات الكبيرة التي خلقتها جائحة كورونا لقطاع التعليم، من خلال حشد 2.5 مليون دولار،[22] من أجل تجهيز خطة استجابة لوزارة التربية والتعليم لمواجهة فيروس كورونا، التي بلغت نسبة تمويلها 40% حالياً. بالتنسيق ما بين وزارة التربية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات، عملت وزارة التربية والتعليم على توصيل المدارس بشبكات الإنترنت من خلال:

- الشروع في توريد 2,000 مجموعة تنظيف وتعقيم للمدارس التابعة للوزارة.
- الدعم الفني والمالي لوصول نحو 100,000 طفل إلى منصات التعلم الإلكتروني التي ترعاها وزارة التربية والتعليم.
- تأمين الدعم لتقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي عن بعد للأطفال وأسرهم، بالتنسيق مع المنظمات الشريكة في مجال حماية الطفولة.
- متابعة الحالة الصحية للمدارس، وتحييد كل من تثبت إصابته، وإغلاق المدارس التي تزداد عدد حالات الإصابة فيها.
- عملت وزارة التربية والتعليم على توفير أجهزة حاسوب للمدارس.

4-1 عدم تكافؤ الفرص بين المواطنين، وبخاصة النساء في المناطق الريفية والمهمشة، في الوصول إلى الخدمات الصحية

منذ بداية الأزمة المتعلقة بجائحة كورونا، تم تسليط الضوء على مدى جهوزية النظام الصحي وقدرته على تحمل الأعداد المتزايدة من الإصابات، وهو ما دفع الحكومة الفلسطينية إلى تبني الإغلاق الشامل كإجراء وقائي منذ ظهور أولى الإصابات في الضفة الغربية لخشيتها من عدم قدرة النظام الصحي على استيعاب آلاف الإصابات التي يحتاج جزء منها إلى أجهزة التنفس الاصطناعي.

قبل جائحة كورونا، كان النظام الصحي الفلسطيني يعاني من ضغط كبير، ونقص في الإمكانات المادية والبشرية جراء الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين، لذلك جاءت الجائحة لتشكل عبئاً أو ضغطاً إضافياً على هذا القطاع. ضمن سياسة المواجهة التي انتهجتها الحكومة الفلسطينية، تم تقليص الخدمات غير المتعلقة بجائحة كورونا، ومن ضمنها تقليص ساعات أو أيام العمل لدى مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتأجيل عدد كبير من العمليات غير الطارئة (ما لا يقل عن 7000 عملية التي يجب أن يتم إنجازها لاحقاً) في محافظات الضفة الغربية كافة خلال فترة الإغلاق الأولى، وأيضاً تم تقييد خدمات القطاع الخاص الصحية والسماح للعيادات الخاصة بالتعامل مع الحالات الطارئة فقط، وإغلاق أقسام عدة في المستشفيات الخاصة وتحويلها إلى مراكز بديلة للتعامل مع المصابين بفايروس كورونا. في الوقت نفسه، تم التركيز على توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية مثل التطعيمات للأطفال والمواليد الجدد وتوفير الأدوية لذوي الأمراض المزمنة، دون إحضار أصحاب الأمراض المزمنة، من خلال عيادات وزارة الصحة أو وكالة الغوث (الأونروا) وفي بعض الأحيان

21 https://www.al-fanarmedia.org/ar/2020/03/

22 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-6

بالتنسيق مع مؤسسات محلية.[23] على الرغم من قيام الحكومة الفلسطينية بتوفير جزء كبير من إمكانيات وزارة الصحة للتعامل مع جائحة كورونا، وأيضاً قيامها بتوفير عشرات آلاف شرائح الفحص، والعشرات من أجهزة التنفس الاصطناعي، فإنه ما زال هناك بعض الفجوات في العديد من المستلزمات للتعامل الفعال مع جائحة كورونا، وبخاصة في ظل الارتفاع الكبير في أعداد الإصابات، وكما هو واضح في الجدول أدناه.[24]

اسم الصنف	الاحتياجات الفورية	اللوازم المسلمة	قيد التوريد	الفجوة المتبقية
اجهزة التنفس الصناعي، اللوازم الطبية، للبالغين/ الأطفال	105	20	110	20
أسرة المستشفيات، لوحدات العناية المركزة	150		96	54
مراقبة الإشارات الحيوية المرضى	150	40	88	22
أجهزة تكثيف الاوكسجين الكهربائية	150	15	80	55
أسرة مرضى	300	80	12	208
معدات قياس النبض ونسبة الاكسجين في الدم	200		200	0
الكمامات الجراحية (صندوق سعة 50)	20,000	24,103	3,139	7,242-
قفازات غير معقمة (صندوق سعة 100)	20,000	28,685	19,838	28,523-
اجهزة تفاعل البوليميراز التسلسلي	3	1		2
مجموعات فحص الإصابة بفيروس كورونا (مشارع ومسابير): تحوي كل مجموعة 96 فحصاً	200	398		198-

كشفت نتائج البحث الميداني عن تأثير الجائحة السلبي على الخدمات الصحية، وبخاصة في المناطق المهمشة والبعيدة عن مراكز المدن. وفي هذا السياق، تحدث رئيس مجلس قروي الجفتلك عن تراجع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في ظلّ الجائحة، وبخاصة في فترة الإغلاق الأولى، حيث توقف العمل في الفترة المسائية في المركز الصحي في الجفتلك الذي يخدم 4 قرى أخرى وهي الزبيدات، وفروش بيت دجن، ومرج نعجة، ومرج الغزال، وتوجد فيه سيارة إسعاف واحدة فقط، على الرغم من أهميته بالنسبة للسكان، وبخاصة لمعالجة لدغات العقارب والأفاعي التي لا تحتمل التأخير، وقد تؤدي إلى الموت في حال عدم الاستجابة السريعة لها، إضافة إلى الأمور الصحية الطارئة الأخرى. ومع تدخل رؤساء المجالس القروية الخمسة مع المحافظ ومدير مديرية الصحة في أريحا، تمّت إعادة فتح المركز مساءً، ولكن ليس بشكل يومي. على الجانب الآخر، كان هناك تعطل في عمل الطبيب المعيّن خلال الفترة الصباحية، الذي كان يحضر لمدة ساعة أو ساعتين على الأكثر، وذلك بسبب صعوبة المواصلات، وبخاصة في الفترة الأولى من الإغلاق.

5-1 تأثير جائحة كورونا على القطاع الزراعي (تقلبات في الأسعار وتكدس للبضائع)

لا توجد بيانات أو إحصاءات رسمية عن تأثير جائحة كورونا على القطاع الزراعي، لذلك اعتمدنا في إعداد هذا القسم على المقابلات التي تم إجراؤها مع مهندسين زراعيين ومزارعين ورؤساء مجالس للوصول إلى صورة سريعة وواضحة عن تداعيات جائحة كورونا وآثارها على القطاع الزراعي، إضافةً إلى بعض الدراسات والتقارير والإحصائيات المنشورة إلكترونياً للوصول إلى المعطيات الأولية الخاصة بتأثير جائحة كورونا على قطاع الزراعة في فلسطين.

23 OPT, Humanitarian Country Team, April 2020, "COVID-19 Response Plan" https://bit.ly/3iUCMZQ
WHO, WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Situation Report 40, issued August 13, 2020 https://who18.createsend.com/campaigns/reports/viewCampaign.aspx?d=j&c=99FA4938D049E3A8&ID=17432A5902D8534A2540EF23F30FEDED&temp=False&tx=0&source=Report

24 OCHA, April-May 2020, COVID-19 Emergency Situation Report 15. https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-15

وفقاً لتقريري وزارة الزراعة واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في نيسان من العام 2020،[25] فإن أغلب مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي النباتي من الأسمدة والمبيدات الحشرية، يتم استيرادها من خلال إسرائيل، وبسبب إغلاق الحدود مع إسرائيل للحد من انتشار الجائحة، أصبح استيراد تلك المدخلات في غاية الصعوبة، وإضافة إلى ذلك، فإن اشتراط المستوردين على المزارعين الدفع نقداً فاقم من صعوبة توفر تلك المواد للمزارعين. في الوقت نفسه، قامت وزارة الزراعة الفلسطينية بتوزيع أكثر من 1.5 مليون شتلة للحدائق المنزلية مجاناً، حيث أفاد أحد المزارعين أنه تم توزيع 4500 شتلة من الأفوكادو في محافظة قلقيلية تعزيزاً لمشروع العنقود الزراعي، إلا أن التوزيع لم يكن عادلاً، حيث لم يشمل جميع قرى المحافظة مثلما أفاد العديد من المزارعين في قرية حبلة قضاء قلقيلية.

فيما يتعلق بعمل المشاتل، فقد تأثرت جراء الأزمة، لأن للأشتال وقتاً معيناً للبيع، وبخاصة الأشتال الموسمية، حيث انخفض الطلب على الأشتال الموسمية نتيجة انخفاض الطلب على العديد من المنتجات الزراعية، وبخاصة تلك التي كانت تلقى رواجاً من قبل المطاعم والفنادق، كما كان لتوقف الحركة بين المدن والقرى تأثير سلبي على عمل المشاتل وبشكل ملحوظ، كما أشار لذلك العديد من أصحاب المنشآت الزراعية في منطقة قلقيلية.

لم يتأثر إنتاج معظم المحاصيل الزراعية بسبب جائحة كورونا، بينما تشير المعطيات إلى الإقبال الكبير على الزراعة البيتية، وعلى استصلاح الأراضي الزراعية في العديد من المناطق، مثلما أشار أحد المهندسين الزراعيين في منطقة جنين، وذلك بسبب إغلاق معظم المؤسسات العامة والخاصة، وهذا دفع العديد من العمال، وبخاصة في المناطق الريفية إلى التوجه للعمل في القطاع الزراعي؛ إما من أجل توفير مصدر دخل بديل للذين فقدوا مصدر رزقهم، وإما من أجل استغلال أوقات الفراغ. كما سببت الجائحة إرباكاً كبيراً للمزارعين وخسائر مالية فادحة نظراً للانخفاض الكبير في الطلب على بعض المحاصيل الزراعية بسبب فترة الإغلاق الطويلة، وبخاصة خلال شهر رمضان. فعلى سبيل المثال، قام بعض المزارعين في مدينة قلقيلية بإنهاء الموسم لبعض المحاصيل الزراعية قبل موعدها، في حين قام البعض الآخر باستبدال المحاصيل الزراعية الحالية بمحاصيل أكثر استهلاكاً وقابلية للتخزين (مثل الثوم والبصل)، ويعود هذا إلى سببين رئيسيين؛ الأول هو انخفاض الأسعار بسبب قلة الطلب (وبخاصة بعد شهر رمضان)، أما الثاني فيعزى إلى تكدس بعض المحاصيل التي تعتمد أساساً

25 Ministry of Agriculture. 2020.Agriculture Sector Response Plan to the Emergency Situation with the Announcement of the Covid-19 Virus Pandemic.

على المنشآت السياحية كالفنادق والمطاعم- والتي أغلقت بسبب الجائحة- مثل الملفوف الأحمر، والخس، والبقدونس. كما أشارت بعض التقارير إلى أن نقص بعض الأسمدة، والمبيدات، وارتفاع أسعارها أدى إلى تدني جودة بعض المحاصيل.[26]

في مقابلة مع مجموعة من المزارعين في عين البيضاء، أشاروا إلى أن الأسعار لم تتأثر في بداية أزمة جائحة كورونا، وكانت حركة بعض المنتجات الزراعية بين المحافظات سهلة من خلال التصاريح التي تم إصداراها من قبل وزارة الزراعة، ولكن مع بداية أزمة الرواتب، بدأ الكساد في الحسب المركزية واستمرار إغلاق المطاعم والفنادق، حيث إن السوق الأساسي للمزارعين في الأغوار، مثلاً، هو حسبة نابلس أو بيتا، وكانت السيارة المحملة بالمنتجات الزراعية من الأغوار تذهب لحسبة نابلس، وتمكث ليوم أو يومين، ما اضطر العديد من المزارعين إلى بيع منتجاتهم بأسعار قليلة، فعلى سبيل المثال، بيع صندوق الخيار بـ 10-15 شيكلاً، مقارنة مع 30-40 شيكلاً[27] خلال الفترة نفسها من العام الماضي حسب ما أفاد به أحد المزارعين من منطقة عين البيضاء في الأغوار.

أدى انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية إلى عجز المزارعين عن دفع أجور العمال، وتوفير السيولة اللازمة للدورات الإنتاجية التالية. لقد ساهمت العمالة غير مدفوعة الأجر، وبخاصة النساء والأطفال في تخفيف حدة الأزمة في المزارع العائلية، وبخاصة في مناطق الأغوار وقلقيلية.

من خلال الزيارات الميدانية، يمكن الاستنتاج أن المزارع الذي يعتمد على السوق المركزي في تسويق منتجاته تأثر بشكل كبير، وبخاصة مزارعي الأغوار الذين يعتمدون، بشكل رئيسي، على حسبة نابلس، وتجار الخليل الذين يأتون للسوق المركزي في مدينة نابلس يومياً. أما المزارعون الذي يسوّقون منتجاتهم، بشكل مباشر، للزبون، فلم تتأثر عملية التسويق لديهم كما حصل مع مزارعي بيت دقو في تسويق محصول ورق العنب.

أثرت جائحة كورونا وإغلاق الحدود، بشكل كبير، على بعض المحاصيل مثل الأعشاب الطبية لأن الاعتماد الكلي في تسويقها على التصدير للخارج، ومما فاقم من الأزمة تزامن ظهور الجائحة مع فترة الحصاد والقطف. كذلك الحال بالنسبة لمحصول التمر، حيث تم بيع 100 طن فقط من الإنتاج الكلي الذي يقدر بـ 12,800 طن،[28] وذلك بسبب الجائحة، حيث كان جزء كبير من المحصول يتم بيعه في الأسواق العربية والعالمية، الجدول (1) في الأسفل يوضح بعض التدخلات التي قامت بها الحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة للحد من تأثير الجائحة على المزارعين والقطاع الزراعي.

26 FAO.2020.COVID-19 Impacts on the Palestinian Food System Evidence from Small and Marginal Producers (http://www.fao.org/3/ca8714en/CA8714EN.pdf)

27 مقابلة مع المزارعين في عين البيضاء-الأغوار.

28 https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8701

جدول (1): أهم الإجراءات والتدخلات التي قامت بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في قطاع الزرعة خلال جائحة كورونا

المؤسسة		الإجراءات والتدخلات
القطاع الحكومي	وزارة الزراعة*	تسهيل حركة المنتوجات الزراعية من خلال منح تصاريح للمزارعين.
		تزويد المزارعين والعائلات بمدخلات الإنتاج كالأشتال
		مساعدة المزارعين في تسويق بعض المنتجات الحيوانية للحد من خسارتهم، على سبيل المثال شراء الجبنة من المزارعين في الأغوار بسعر أعلى من سعر السوق وبيعها في المحافظات الأخرى بسعر يغطي التكلفة مع هامش ربح بسيط.
المؤسسات غير الحكومية	الإغاثة الزراعية **	مساعدة الجمعيات التعاونية على تسويق المنتوجات الطازجة في مختلف المحافظات، من خلال عمل المعارض في الأماكن العامة.
		مساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم من خلال شراء المنتوجات الطازجة منهم وتوزيعها مجاناً على الأسر الأكثر فقراً، وعلى بعض المناطق التي تشهد إجراءات مشددة للحد من انتشار الفايروس، مثلما حصل في بيت لحم. أيضاً، مبادرة تجميع القمح من تعاونيات في طمون، ومن ثم قامت الإغاثة الزراعية بطحنه وتغليفه وتوزيعه. وأيضاً تم توزيع زيت الزيتون للفئات الأكثر تضرراً (مخيمات الضفة الغربية).
		توجيه الناس لزراعة الأرض (الحدائق المنزلية) من خلال توزيع الأشتال مجاناً في أكثر من 62 موقعاً.
		توفير بعض مدخلات الإنتاج للمزارعين، على سبيل المثال، توزيع أشجار الفواكه (22,600 شتلة) للمزارعين في 19 موقعاً في الضفة الغربية.
	اتحاد لجان العمل الزراعي*** الأونروا	تعزيز الزراعة المنزلية، من خلال توزيع ١٢٠ شتلة خضار للعائلات في مناطق (ج) في محافظة الخليل.
		قيام بعمل حملات توعية (خاصة بالنظافة) بتعاون مع اتحاد لجان العمل الصحي، على سبيل المثال في شقبة وزكريا ومسافر يطا.
		عقد جلسات إرشاد حول وسائل الوقاية من العدوى للمهندسين الزراعيين والمزارعين.

* Ministry of Agriculture. 2020.Agriculture Sector Response Plan to the Emergency Situation with the Announcement of the Covid-19 Virus Pandemic

** http://www.pal-arc.org/sections/view/113

*** https://viacampesina.org/en/responding-to-covid-19-in-palestine-a-report-about-uawcs-emergency-response/

6-1 تأثير جائحة كورونا على القطاع الحيواني (انخفاض أسعار وعجز مربي الحيوانات عن بيع منتجاتهم)

من خلال الزيارات الميدانية في الأغوار، أفاد أحد مربي الثروة الحيوانية بأنهم لم يتمكنوا من الذهاب إلى الأسواق المركزية لشراء مستلزماتها من مدخلات الإنتاج بسبب الإغلاقات والحواجز، واستغل بعض التجار ذلك وقاموا بإحضار بعض مدخلات الإنتاج لبعض قرى الأغوار، ولكن تم بيعها بأسعار مرتفعة.

تأثرت مدخلات الإنتاج للقطاع الحيواني سلباً بفعل جائحة كورونا بما يشمل الأعلاف والصيصان والأدوية البيطرية، فالعديد من المزارعين لم يعد باستطاعتهم الالتزام بالمتطلبات المالية للتجار من أجل توفير هذه المدخلات بسبب توجه معظم التجار إلى عدم قبول الشيكات، واشتراط الدفع نقداً. في مقابلة شخصية مع مهندس زراعي تخصص إنتاج حيواني في الخليل، أشار إلى أن مصانع الأعلاف المحلية لم تتأثر بسبب الجائحة، إلا أنه تم تسجيل نقص محدود في بداية الأزمة (مثل انقطاع بعض الأحماض الأمينية)، ولكن لم تصل إلى مرحلة توقف المصانع عن العمل بسبب عدم توفر المواد الخام، وكانت المشكلة زمنية

وتـم حلهـا. في الوقـت نفسـه، قـل سـعر بعـض مدخـلات الإنتـاج بسـبب انخفـاض الطلـب عليهـا، وكمثـال عـلى ذلـك، سـجل سـعر الصيصـان انخفاضـاً لقلـة الطلـب بسـبب انخفـاض أسـعار المنتـج النهـائي في مـزارع الدجـاج اللاحـم. أمـا بالنسـبة للأدويـة، فلـم تتأثـر في ظـل الجائحـة لأنهـا مغطـاة محليـاً، ولكـن تشـير بعـض التقاريـر إلى صعوبـة وصـول الدكتـور البيطـري إلى المـزارع بسـبب الإغلاقـات والحواجـز.[29]

كـما تأثـرت عمليـة إنتـاج الحليـب والألبـان سـلباً في بدايـة الجائحـة نتيجـة الإغـلاق، إذ اضطـر بعـض المزارعـين إلى التخلـص مـن منتجاتهـم مثـل الحليـب بسـبب عـدم توفـر ثلاجـات كافيـة للتبريـد، كـما يحتـاج الحليـب إلى عمليـة بسـترة قبـل التخزيـن، فأغلـب المصانـع لا تقـوم بتخزيـن كميـات كبـيرة مـن الحليـب، وإنمـا تأخـذ حاجتهـا مـن خـلال وحـدات يوميـة.[30] وتأثـرت كذلـك بعـض منتجـات الألبـان مثـل الزبـدة، فبحسـب أحـد المزارعـين، كان ينتـج مـن 50-100 كيلـو زبـدة، ويتـم بيعهـا في المـدن الرئيسـية مثـل الخليـل، وبسـبب الجائحـة قـل الطلـب نظـراً للخـوف مـن انتقـال العـدوى أو الإصابـة بالمـرض، حيـث إن التعقيـم في المـزارع أقـل منـه في المصانـع، لهـذا توجـه المزارعـون إلى تحويـل الزبـدة إلى سـمن، علـماً أن الطلـب عـلى السـمن في الوضـع الطبيعـي قليـل جـداً بسـبب أضراره الصحيـة.[31]

- يقـول أحـد مـربي النحـل في قلقيليـة توافقـت فـترة الإغلاقـات مـع فـترة تكاثـر النحـل التـي كان مـن المفـروض أن يتـم خلالهـا فصـل كميـات كبـيرة مـن خلايـا النحـل، وبسـبب محدوديـة الحركـة لم أتمكـن مـن الوصـول إلى المنحـل، ولم أسـتطع الوفـاء بالعقـود التـي وقعتهـا لتوفـير هـذه الخلايـا للتجـار، فقـد خـسرت موسـماً كامـلاً.
- مـن خـلال مقابلـة مـع أحـد المهندسـين الزراعيـين في منطقـة الخليـل، أشـار الى تأثـر أسـعار الدواجـن واللحـوم بشـكل سـلبي نتيجـة انخفـاض الطلـب عـلى هـذه المنتجـات. فأصبـح البيـض يبـاع في بعـض المناطـق بأقـل مـن سـعر تكلفـة الإنتـاج، مـا أدى الى توقـف العديـد مـن المـزارع الصغـيرة عـن العمـل.

29 The Impacts of COVID-19 on Food Security and Agriculture in Palestine (http://www.comcec.org/en/wp-content/uploads/2020/07/3-D-Palestine.pdf

30 https://viacampesina.org/en/responding-to-covid-19-in-palestine-a-report-about-uawcs-emergency-response/

31 http://www.pal-arc.org/sections/view/113

القسم الثاني: التدخلات المطلوبة لتعزيز صمود المجتمعات وتعزيز قدرة الفئات الاجتماعية المهمّشة على الوصول إلى الخدمات الرئيسية

2-1. تعزيز قدرات المجتمعات على الصمود من خلال توفير خدمات الكهرباء والمياه للجميع

التدخلات المطلوبة:

المدى القصير:

1. تكثيف التنسيق بين شركات توزيع الكهرباء والبلديات ولجان الطوارئ واللجان الشعبية في المحافظات، من أجل ضمان وصول الكهرباء إلى المناطق كافة، بحيث يتم توفير نقاط شحن في المناطق كافة، وتوفير محولات كهربائية إلى المناطق التي تعاني من انقطاعات في التيار الكهربائي.
2. ضرورة قيام شركات توزيع الكهرباء بتزويد خدمة التيار الكهربائي لآبار المياه التابعة للبلديات والتعامل معها كمرافق حيوية لا غنى عنها للسكان، لضمان وصول المياه للمساكن باستمرار ولمساعدة المواطنين في توفير المياه لمحاصيلهم الزراعية، ما يساعد المواطنين على اتّخاذ الاحتياطات التي تمنع تفشي فايروس كورونا من خلال النظافة والتعقيم.
3. دعم الفقراء والمحتاجين بوسائل تخزين وضخ المياه، في المناطق التي لا تصلها مياه الشرب لضمان وصول المياه إلى منازلهم بشكل عاجل إلى حين إيجاد حلول جذرية قابلة للتطبيق.
4. التنسيق بين الشؤون الاجتماعية والمجالس القروية في تحديد الأسر التي تعجز عن شحن الكهرباء والمياه، وتقديم الدعم المالي لها لتتمكن من توفير المياه والكهرباء.
5. تضافر الجهود بين المانحين ووزارة الزراعة في إصلاح وتفعيل آبار المياه الزراعية، وإعادة تشغيل المحطات المعطلة، وإصلاح المحطات التي تعطلت بسبب جائحة كورونا بعد توقف عمليات الصيانة اللازمة لها، ما حدا بالمواطنين إلى استخدام مياه الشرب في ري حقولهم، وبالتالي خلق نقص في كميات مياه الشرب التي تصل إلى المنازل.

المدى المتوسط:

1. دعم توفير محطات كهربائية بديلة عن المزود الإسرائيلي المتحكم في توفير الكهرباء، فمع جائحة كورونا قللت إسرائيل من كميات التيار الكهربائي التي تزودها، ما أدّى إلى زيادة معدلات انقطاع التيار عن بعض المدن الرئيسية كمدينة طولكرم.
2. تكثيف الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وبخاصة في المناطق التي يصعب فيها إنشاء شبكة كهرباء قطرية، كذلك في المناطق الزراعية، حيث إن شركات توزيع الكهرباء تواجه العديد من الصعوبات في إيصال التيار الكهربائي، وتوفير شبكات الكهرباء لبعض المناطق. فتوفير مشاريع الطاقة الشمسية تحل هذه المشاكل، وبخاصة تلك المتعلقة بتحكم الجانب الإسرائيلي في كميات الكهرباء التي يتم تزويدها للجانب الفلسطيني.
3. دعم المزارعين في حفر آبار ارتوازية جديدة لمواجهة النقص في المياه، وزيادة عدد الحفر الارتوازية المخصصة لجمع مياه الأمطار.

2-2 تحسين قدرة طلبة المدارس والجامعات على الوصول إلى التعليم

المدى القصير:

1. تطوير وتعزيز أدوات رقمية مجانية ومفتوحة لدعم التعلم عن بعد على نطاق واسع؛ بما في ذلك البرامج التعليمية التلفزيونية والإذاعية، والمحتوى عبر الإنترنت، والتعليم القائم على الإنترنت. كذلك دعم قدرات المعلمين لزيادة قدرتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. بالتالي، فإن دعم توفير قنوات تعليمية متلفزة سيعالج بشكل آني مشكلة عدم توفر الإنترنت.
2. التعاون بين وزارات التربية والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمالية، وشركات الاتصالات لتطبيق سياسات تعفي المستخدمين من الرسوم، لتيسير تنزيل مواد التعلُّم على الهواتف الذكية، سواء تلك التي يستخدمها الطلاب أو المعلمون.
3. تطوير برامج تدريبية مختصة للأهالي لتطوير قدراتهم في استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد، من أجل تمكينهم من مساعدة أبنائهم في استخدام منصات التعليم المختلفة، وكيفية متابعة أبنائهم، وهذه الدورات تستهدف كافة المناطق وبخاصة الريفية منها.
4. تقديم دورات مكثفة وأجهزة إلكترونية للمعلمين، ما سيزيد من قدراتهم على القيام بواجباتهم الأكاديمية تجاه الطلبة.
5. تعزيز قدرة الفئات المهمشة والفقيرة ذات الحجم الكبير على الوصول إلى التعليم عن بعد، أسوة بباقي فئات المجتمع، من خلال توفير الدعم المالي لشراء مستلزمات هذا النوع من التعليم، أو من خلال توفير "طرود تعليمية" تحتوي على مثل هذه المستلزمات.
6. توفير أدوات التعليم من قرطاسية وحقائب مدرسية وملابس للأسر كبيرة الحجم المهمشة والفقيرة التي لديها طلاب في المدارس.
7. توفير غرف صفية إضافية من خلال مبانٍ يتم استئجارها، أو من خلال غرف صفية متنقلة في المناطق النائية، وتوفير عدد من العقود لمعلمين جدد لمواجهة الزيادة في عدد الغرف الصفية بسبب إجراءات التباعد.
8. ضرورة إيجاد حل ملائم وعاجل لمشكلة عدم قدرة عدد كبير من الأسر الفقيرة والمهمشة على توفير الأقساط الجامعية في ظل أزمة كورونا، وبخاصة في ظل عدم قيام معظم الجامعات بتخفيض الأقساط أو تأجيلها مراعاة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المتضررة. قد لا يكون الضغط على الجامعات من أجل تخفيض الأقساط حلاً فعالاً لهذه المشكلة التي تعاني بسببها عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، بل يجب البحث عن حلول خلاقة وملائمة مثل "توزيع العبء على الجميع" عبر توفير دعم جزئي للجامعات من أجل تخفيض الأقساط، وبالذات أقساط الطلبة الذين ينتمون لأسر فقيرة أو أسر تضررت بشكل كبير بسبب الجائحة، أو توفير قروض طويلة المدى ودون فوائد من أجل تمكين "الطلبة المحتاجين" من دفع أقساطهم.

المدى المتوسط:

9. إعطاء الأولوية في التوظيف في القطاع التعليمي لأبناء المنطقة، حيث توجد مجموعة من الخريجات والخريجين ومن مختلف التخصصات، وهذا بدوره سيساعد في حالة العودة لسيناريوهات الإغلاق الشامل في المدى القصير، وفي ضمان استمرار العملية التعليمية في المدى الطويل تحسباً لأي ظروف ومستجدات؛ سواء أكانت سياسية أم غير سياسية، لتعزيز صمود المواطنين في المنطقة وعدم توجههم للهجرة الداخلية.
10. دعم رياض الأطفال من خلال مساعدتهم بالتكاليف التشغيلية من دفع رواتب المعلمات، وتوفير المواصلات للطلبة، والكتب الخاصة بالأطفال.
11. تفعيل الصف التمهيدي في المدارس الابتدائية وتوفير الهيئة التدريسية اللازمة، وذلك للحد من معدلات التسرب.

2-3 تحسين فرص المواطنين، وبخاصة النساء في المناطق الريفية والمناطق المهمّشة، في الوصول إلى الخدمات الصحية

المدى القصير:

1. توسيع مجموعة الخدمات المتوفرة داخل المراكز الصحية في القرى، والعمل على برمجة وتنسيق هذه الخدمات بناء على احتياجات السكان، وبخاصة الخدمات الصحية المتعلقة بالنساء.
2. توفير الاحتياجات الصحية (الأدوية والمستلزمات الصحية) ضمن المساعدات المقدمة للسكان.
3. إيجاد بدائل إرشادية عبر الوسائل الإلكترونية، وبخاصة للنساء اللاتي يقمن برعاية أبنائهن من ذوي الإعاقة أو المرضى خلال فترات الانقطاع.
4. توسيع الزيارات المنزلية من قبل العاملات في مجال الصحة مع اتخاذ إجراءات الوقاية والسلامة.
5. ضم خبراء مختصين في قضايا المرأة داخل فريق العمل أو اللجان التي تحدد السياسات والبرامج والتدخلات التي تستهدف العائلات الفقيرة والمهمّشة، للتأكد من تضمين المرأة بشكل عادل ضمن هذه التدخلات.
6. توسيع خدمات الحماية الاجتماعية، منها المساعدات النقدية، وبرامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف الفقراء والفقراء الجدد، مع مراعاة دور النساء. واحتياجاتهن.
7. العمل على توفير الاحتياجات الطارئة من أدوية وتطعيمات داخل المراكز الصحية، وبخاصة في المناطق الريفية والمهمشة.
8. توسيع التغطية المالية للخدمات الصحية.
9. إيجاد حلول جذرية لمسألة انقطاع الأدوية وعدم توفرها في مراكز الصحة.

المدى المتوسط:

1. البحث عن مصادر جديدة لتمويل الاستجابة للجائحة، وبخاصة في قطاع الصحة، بدلاً من إعادة تخصيص الموارد المتوفرة.
2. توسيع سلة الخدمات المقدمة في مراكز الصحة داخل القرى والمناطق النائية والمهمّشة حسب الحاجة، مع الاهتمام بالخدمات التي تحتاجها فئة النساء، وبخاصة في مجال الرعاية الأولية والأمومة والطفولة.
3. تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالخدمات الصحية، وإضافة بعض المؤشرات المتعلقة بالنساء، وبخاصة في المناطق المهمّشة، وتحديثها بشكل دوري، وتحليلها من أجل تحديد الأولويات، ووضع الخطط على مستوى التجمعات بشكل أفضل.
4. زيادة الاستثمار في قطاع الصحة وتعزيز الخدمات الوقائية.
5. توفير موارد مالية مناسبة للمراكز الصحية في المناطق المهمّشة.
6. العمل نحو نظام تأمين/تغطية صحية شاملة وممولة من الضرائب والاشتراكات بنسب تتناسب والحالة المعيشية للأسر.
7. تعزيز التنسيق بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى من أجل التصدي للجائحة والتعامل مع الاحتياجات الصحية.
8. تعزيز الكوادر التي تعمل في مجال الصحة النفسية، وبخاصة في المناطق النائية والمهمّشة وتدريبها بشكل دوري على التعامل مع القضايا الحساسة والأكثر أهمية لدى النساء.
9. استقطاب خبراء في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي ودمج التحليل الجندري في كافة السياسات والبرامج والتدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

2-4 تعزيز صمود المزارعين في أراضيهم

المدى القصير:

1. تقديم الدعم المادي، وذلك من أجل تعويض وإسناد صغار المزارعين عن خسائر تقلبات الأسعار، وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج، وصعوبات التسويق، بحيث تتركز تلك المساعي على قطاع المزروعات البعلية،

بحيث يتم تقديم دعم مادي إما على شكل هبات، وإما على شكل قروض دون فائدة ليستطيع المزارع البدء بالإعداد للموسم القادم.

2. دعم وإسناد منتجي التمور من خلال:
   - وضع حد لإغراق الأراضي الفلسطينية بالتمر الإسرائيلي.
   - وضع أرضية سعرية لحماية المنتج الفلسطيني من تحكم "كبار التجار".
   - توفير الأدوية اللازمة الخاصة بالنخيل للمزارعين، التي أصبحت حكراً على المستورد الذي يتحكم في أسعارها، ما أدى إلى توجه المزارع إلى الموزع الإسرائيلي.
   - فتح أسواق خارجية لتسويق التمور الفلسطينية.
3. دعم وإسناد مزارعي العنب من خلال:
   - توفير دعم مادي لمساندتهم.
   - توفير المبيدات الحشرية والمعدات اللازمة للزراعة من جرارات وشبكات حديد لبناء منصات العنب، وخزانات للمياه، وماكينات رش المبيدات.
   - وضع حد لإغراق السوق الفلسطيني بالعنب الإسرائيلي.
4. تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تسويق المنتجات الزراعية.
5. توجه المستثمرين نحو الصناعات الغذائية كأحد الحلول لمشكلة التسويق ودعم الاقتصاد الوطني.

المدى المتوسط:

1. إصلاح القوانين الخاصة بقطاع الزراعة، والإسراع بتطبيق نظام الاسترداد الضريبي الخاص بالمزارعين.
2. تفعيل دور كل من مؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق درء المخاطر، من خلال إشراك كافة مؤسسات ومنظمات ولجان العمل الزراعي في الإدارة والتخطيط والتمويل والصرف، بحيث يشمل عمل الصندوق على تعويض المزارعين عن الأضرار التي أصابتهم بسبب جائحة كورونا، ودعم الصندوق مالياً.
3. مراجعة خطة العنقود الزراعي وتطويره وفقاً لإفرازات المرحلة والدروس المستقاة، حيث إن الخطة انطلقت قبل فترة قصيرة من جائحة كورونا، وبالتالي يجب وضع خطط جديدة تتناسب مع متطلبات المزارعين، وضرورة تعديل الخطة بحيث تشمل مناطق جديدة من المحافظات المستهدفة.
4. إعداد قواعد بيانات وإحصاءات زراعية عن العرض والطلب من المنتوجات الزراعية لوضع حد لإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتج الإسرائيلي، والتقلب بالأسعار الذي تفاقم بعد جائحة كورونا.
5. تفعيل دور مراكز البحث والتطوير، وتعزيز خدمات الإرشاد للقطاع الزراعي، بحيث يمكن من خلال نشاطاتها أن يتعلم المزارع عن الأمراض التي تصيب المزروعات، وتكون مرشدة للمزارعين في تحديد نوعية الإنتاج الزراعي واحتياجات الأسواق المحلية والتصديرية المستهدفة.
6. إنشاء محطات تعاونية لتعبئة وتغليف التمور تتكفل بشراء التمور من صغار المزارعين لمواجهة احتكارات كبار التجار.
7. دعم أصحاب المشاتل الزراعية الذين تكبدوا خسائر في الموسم الأخير من خلال عمل عقود بين المؤسسات الداعمة وأصحاب المشاتل للتشجيع والترويج لبناء الحديقة المنزلية، والزراعة الموسمية المنزلية.

5-2 تعزيز صمود مربي الحيوانات

المدى القصير:

1. تشكيل غرفة عمليات وطوارئ مشتركة تجمع كلاً من وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية ومؤسسة أوكسفام واتحاد لجان العمل الزراعي، وذلك من أجل توجيه كافة سبل ووسائل الدعم الحكومي والخارجي إلى الفئات الأكثر تضرراً، وإلى القطاعات الأكثر احتياجاً للدعم.

2. إسناد مربي الحيوانات في المناطق البدوية والمناطق المحاذية للجدار بتوفير أماكن خاصة للمبيت، وتوفير ألواح شمسية لتوصيلها بالكهرباء وخزانات المياه.
3. توفير دعم وإسناد لمربي النحل من خلال دعمهم بالمواد الأولية، ووضع سياسة سعرية لحماية المنتج الفلسطيني والحد من المستورد، ووضع علامة تجارية خاصة بالعسل الفلسطيني.
4. المساواة بين القطاعين الحيواني والنباتي من حيث الاسترداد الضريبي، حيث إن القانون المقترح يميز بين المزارع ومربي الحيوانات من هذه الناحية لصالح المنتجين في القطاع الزراعي النباتي.

المدى المتوسط:

1. ضرورة دعم صغار مربي الثروة الحيوانية بالمعدات التي تمكنهم من تصنيع الأجبان والألبان من الحليب، وتزويدهم بالثلاجات اللازمة لحفظه.
2. دعم وإسناد مصانع الأعلاف لضمان الانفكاك عن الموزع الإسرائيلي الذي يتحكم بمنتجي الأعلاف، من خلال العمل على إسنادهم في المواد الخام، والماكينات، والمعدات اللازمة لإنتاج الأعلاف المنافسة.